

ايضا وقال الاسيحياني وقال ابو يوسف في الميارات
مثل ذلك وفي الخلع لا يسقط به الا ماسيا وقال محمد لا
يسقط فيهما الا ماسيا وهو قول الشافعي والصحيح قول ابى
حنيفة ومشي عليه الامام المحبوبي والنسفي والموصلي
وصدر الشريعة **فروع** قال القاسمي وان تلفها عمال
او نهرها عند ابى يوسف ومحمد هو الخلع وعن ابى حنيفة
روايتان الصحيح كتولها والخلع بلفظ البيع والشرا عند ابى
حنيفة فوجب البراءة عن المهر لا يذكر المهر كما هو مذهبهما
وهو الصحيح **كتاب الظهار قوله**
وان لو يكن له نية فليس يثنى قال في الهداية عند ابى حنيفة
وابى يوسف وقال محمد كون ظهارا قال جمال الاسلام في
الصحيح قول ابى حنيفة واعتمد البرهاني والنسفي وغيرهما
قوله شبه زوجته بمن زنا بها ابوه او ابنته فقال
القاسمي الامام ظهيرا الذين قال محمد لا يكون مطاهرا وقال
ابو يوسف هو مطاهر وهو الصحيح **فروع** وان
اعتق نصف عبد مشترك وصغر قيمة باقية واعتقه لم
يجز عند ابى حنيفة وعند ما يجوز وهذا من فروع تجزي

المعتق وقد قال الاسيحياني في الصحيح قول ابى حنيفة وعلي
هذا مشي المحبوبي والنسفي وغيرهما **قوله** وان اعتق
نصف عبد عن كفارة ثم اعتق باقية عنها جاز عند ابى
قال الاسيحياني وهذا استحسان واعتمد البرهاني
والنسفي **قوله** وان اعتق نصف عبد عن كفارة ثم
جامع التي ظاهر منها ثم اعتق باقية لم يجز قال في الهداية
عند ابى حنيفة لان الاعتاق تجزي عند وقد قدما الصحيح
الاسيحياني لقول الامام في تجزي الاعتاق وعلي هذا مشي
المحبوبي والنسفي وغيرهما **قوله** استأنف للصوم
عند ابى حنيفة ومحمد قال في زاد الفقها وقال ابو يوسف
والشافعي لا يستأنف والصحيح قولنا ومشي عليه البر
والنسفي والموصلي وصدر الشريعة **كتاب**
اللعان قوله وكانت الفرقة تطلقه باينة
عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف تجزى بما
مؤيدا قال الاسيحياني في الصحيح قولها **قوله** واذا
قال الزوج ليس حملك مني فلا لعان قال في الهداية وهذا
قول ابى حنيفة ورفق قال ابو يوسف ومحمد اللعان نجيب

هاني

العتق